

Reform Programs and Their Role in the Rehabilitation of Juveniles Noor Mohammed

Khudair Abbas Moheh Arak Allawi

Department of Sociology/College of Arts /University of Babylon

nm010845@gmail.com

ARTICLE INFO

Submission date: 19/ 8/2019

Acceptance date: 10/ 9/2019

Publication date: 13/ 12/2019

Abstract

The reform institutions aim to care, reform and rehabilitation of the juveniles, in order to protect society from their danger and protect themselves from falling back on the path of deviation, and it is working hard to reform and re-adapt them to the social environment.

And that the placement of juveniles in these institutions is to provide them with the necessary care and that the recent trends in the care of juveniles emphasize the use of the judicial test method and methods of care for the juvenile in which he does not deposit in any institution or a reform institute, only after his failure of treatment in the natural environment and he still needs to take care and provide the necessary protection which put him away from the risk of deviation and crime. This care is to provide all services by the institution for the juveniles. These services must be varied in terms of educational, professional, cultural, social, religious, health, psychological and educational services, all of which improve the behavior and re-education of young people and their socialization and rehabilitation, create appropriate conditions for them and re-adapt them and integrate them with the new society and overcoming difficulties and self-reliance and return him as a good citizen to exercise his natural role in society.

Key words: program, Reform program, Rehabilitation of events

البرامج الإصلاحية وأثرها في إعادة تأهيل الأحداث

نور محمد خضير عباس موح عراك عليوي

قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة بابل

الخلاصة

أن المؤسسات الإصلاحية هدفها رعاية وإصلاح وتأهيل الأحداث، وذلك من أجل حماية المجتمع من خطرهم وحماية أنفسهم أيضاً من الوقوع مرة أخرى في طريق الانحراف، وهي تعمل جاهدة على إصلاحهم وإعادة تكيفهم مع البيئة الاجتماعية. وأن إيداع الأحداث في هذه المؤسسات هو من أجل تقديم الرعاية اللازمة لهم وأن الاتجاهات الحديثة في مجال رعاية الأحداث تؤكد على اتباع طريق الاختبار القضائي وأساليب الرعاية للحدث بحيث لا يودع الحدث في أي مؤسسة أو معهد إصلاحي، إلا بعد التأكد من فشل علاجه في بيئته الطبيعية وما زال يحتاج إلى العناية وتقديم الحماية اللازمة التي تبعده عن خطر الانحراف والجريمة، وهذه العناية تتمثل بتقديم الخدمات كافة من قبل المؤسسة للحدث، وهذه الخدمات يجب أن تكون متنوعة من حيث الخدمات التعليمية والمهنية والثقافية والاجتماعية والدينية والصحية والنفسية والتربوية، وهذه كلها تعمل على تحسين سلوك الأحداث وإعادة تنشئتهم تنشئة اجتماعية وتأهيلهم وتهيئة الظروف المناسبة لهم وإعادة تكيفهم واندماجهم مع المجتمع الجديد وتخطي الصعوبات وجعله يعتمد على نفسه في تسير أمور حياته اليومية وإعادته مواطناً صالحاً ليمارس دوره الطبيعي في المجتمع.

الكلمات الدالة: البرامج، البرامج الإصلاحية، تأهيل الأحداث

1- مقدمة

إن علاج وتأهيل الحدث الذي ارتكب الجرم والمعرض لطريق الانحراف أما أن يتم إبقاؤه في بيئته الطبيعية مع تقديم المساعدة والتوجيه له أو أبعاده عن الوسط الذي يعيش فيه، إذا كان هذا الوسط غير ملائم له، لكن أغلب العلماء ولاسيما علماء الأجرام يتفقون على إبقاء الحدث في بيئة الطبيعية قدر الإمكان لأنها في الغالب اجدى في مساعدته على التأهيل والاندماج، لكن قد تكون الظروف البيئية للحدث غير ملائمة وتكون شخصية للانحراف فيتعين العمل على أبعاده عن البيئة التي قد تكون سبباً في إجرامه ووضعها في مؤسسة متخصصة تتمتع بمزايا إيجابية وتعمل على تزويده بالمبادئ والأسس التي تيسر له متابعة حياته اليومية في داخل المؤسسة.

إنّ علاج الأحداث الجانحين وتأهيلهم من الناحية الاجتماعية والنفسية وخلق جو يسوده الثقة والحرية وتكامل في شخصية الأحداث ومساعدتهم على الاندماج في المحيط الاجتماعي هذه العملية هي عملية التأهيل تحتاج إلى رعاية مستمرة ورقابة دائمة وبرامج معدة لهذه الأغراض من إزالة العادات السيئة التي اكتسبها الحدث من البيئة التي كان يعيش فيها، وهذه المؤسسات تعمل على تهيئة جو مناسب لهم يعوض ما فقده في بيئتهم العائلية فتتبع أسلوبها التربوي والإرشادي من أجل إنجاح العملية العلاجية والتأهيلية وتعمل على إزالة جميع الرواسب والأسباب التي أدت إلى الانحراف وسلك السلوك الاجرامي إضافة إلى غرس مبادئ التعاون والمحبة والاستقرار في نفوسهم كي يستطيعوا أن يعيشوا حياتهم الطبيعية وان يتكيفوا مع المجتمع من جديد.

2- الفصل الأول/العناصر الأساسية للبحث**أولاً: مشكلة البحث**

إن مشكلة جنوح الأحداث مازالت من المشاكل الاجتماعية التي تشكل مثار اهتمام الباحثين والأخصائيين في التعرف على أسباب وعوامل وأثار تلك المشكلة، والطرق والأساليب الأمثل لمواجهتها، وفي العصر الحديث أخذت المشكلة إطاراً أوسع، من خلال سعة وانتشار وتغير وجهات نظر المعنيين بالتعامل مع المشكلة في تبني اتجاهات وإجراءات جديدة تأخذ على عاتقها مواجهتها بطرق علمية ومنهجية قائمة على فكرة الإصلاح والعلاج بدل المواجهة القائمة على مبدأ العقاب والإيذاء التي أثبتت التجارب عدم فاعليتها في تخلي الحدث الجانح عن السلوك الضار، وتعد عملية إصلاح الأحداث المدارس الإصلاحية من اهم الخطوات الضرورية في إعادة وتأهيل وإصلاح الأحداث من جديد، إذ إن هذا الدور الإصلاحية يفوق الدور العقابي، وذلك من خلال ما يقدمه من برامج إصلاحية وعلاجية وخدمات تسعى إلى تفسير سلوك الجانحين نحو الأفضل والتكيف مع المجتمع والسلوكيات السائدة فيه، ولذلك اصبح الدور الإصلاحية من خلال برامجه الإصلاحية التي تسعى إلى إعادة التنشئة والتأهيل الاجتماعي للأفراد الخارجين عن القانون وأعراف المجتمع ونتيجة تطور السياسة الجنائية من العقابية إلى إصلاحية، ومن هنا فأنّ جوهر مشكلة الدراسة يدور حول البرامج العلاجية والإصلاحية المقدمة للأحداث ومدى مساهمتها في تأهيل الأحداث وإعادة اندماجهم في المجتمع.

ثانياً: أهمية البحث

تشير الكثير من الإحصاءات والدراسات إلى تزايد وارتفاع معدلات الجريمة والجنوح لدى الأحداث، الأمر الذي يندرج بخطر حقيقي يواجهه المجتمع بزيادة أعداد المجرمين والجانحين ويجعل من الضروري قيام المجتمع بتحمل مسؤولياته تجاه الكيان الاجتماعي ووحده وتماسك ذلك الكيان، وأنطلاقاً من ذلك فأن أهمية

هذه الدراسة وغيرها من الدراسات التي تهتم بمواضيع الجريمة والانحراف والجنوح، فأغلب الدراسات تمحورت في مجال دراسة الحدث الجانح وسبل إصلاحه داخل المؤسسة الإصلاحية، وربما لسهولة ذلك من خلال تواجد موضوع البحث في مكان محدد وهو الحدث، ومن الدراسات ما ذهب إلى دراسة سبل وطرق علاج الشخص الجانح أو الشخص المجرم. وتتركز أهمية البحث في النقاط الآتية:

1. التعرف على الظروف والعوامل والأسباب التي أدت به إلى ارتكاب الأحداث للفعل الاجرامي.
2. التركيز على معرفة فكرة الإصلاح في إعادة تهيئة الفرد واستجابته للمجتمع.
3. التركيز على البرامج والخدمات التي تتاح للأحداث وطبيعتها ودورها اتجاه المؤسسة.

ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على أهم البرامج الإصلاحية المقدمة للأحداث داخل المؤسسات العقابية.
2. التعرف على مدى مساهمة البرامج الإصلاحية في حل مشكلات الأحداث ومساعدتهم على الاتصال بالعالم الخارجي وتقريب الفجوة بينهم وبين مجتمعه.
3. التعرف على مدى فاعلية دور البرامج الإصلاحية والتأهيلية في التخفيف من تأثير الوصم الاجتماعي للأحداث.

رابعاً: مفاهيم البحث

إنّ المفهوم: هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الإنسان للتعبير عن المعاني والأفكار المختلفة بغية توصيلها لغيره من الناس [1، ص146].

أولاً: البرامج الإصلاحية

أ- البرامج

المفهوم اللغوي للبرامج: بأنها خطة عمل لإنجاز واجبات معينة في مدة محددة على وفق ميزانية مرسومة، وهي أيضاً لإجراءات الموضوعية لأداء مجموعة أنشطة على وفق سياسة محددة في فترات مقررّة [2، ص112].

المفهوم الاصطلاحي للبرامج: بأنها مجموعة من المثيرات المتضمنة في المواقف والإجراءات والأنشطة والخبرات المنظمة والمتكاملة ذات مغزى سيكولوجي معين تستخدم أدوات وأساليب معينة مختارة بدقة في التنفيذ والتقويم وتهدف إلى إحداث تغيير في سلوك الأحداث المشاركين أثناء البرنامج وبعد انتهائه سواء أكان هذا التغيير راجعاً إلى التعلم أم التدريب أم التنمية أم الإرشاد أم العلاج النفسي بصورة عامة [3، ص5].

وعرفت البرامج: بأنها الخدمات الاجتماعية المختلفة التي تقدم للأفراد والجماعات من خلال مؤسسات اجتماعية بهدف إحداث تغيير في شخصياتهم وسلوكهم ونظرتهم للمجتمع والقواعد السائدة فيه، ومن ثم النهوض بمستواهم القيمي والمعرفي والمهني [4، ص21].

وتعرف أيضاً البرامج: بأنها تلك الجهود المنظمة التي تخصص وتستخدم لمساعدة الأفراد والجماعات ليحصلوا على إشباع كامل لحاجاتهم عن طريق مؤسسات اجتماعية تيسر هذه العمليات في حدود مجتمع مستقر [5، ص17].

ب- الإصلاح

عُرّف الإصلاح في قاموس العلوم الاجتماعية: بأنه تغير اجتماعي يتضمن تحسينات تدريجية من أجل إعادة ترتيب الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية من جديد [6، ص 205].
وعُرّف أيضاً الإصلاح: بأنه المهنة والتخصص الذي يعمل على تغيير سلوكيات الأحداث الجانحين وتحسينها، وذلك باستخدام طرق مختلفة منها السجن وهذا التغيير النوعي في نمط الاستجابة للمؤثرات المحيطة بالفرد سواء كانت المؤثرات داخلية أم خارجية ينسجم مع متطلبات كل من القوانين السائدة في المجتمع وقواعد الآداب وجوهر الإصلاح هو أن يخضع الحدث إلى عمليات علاجية واسعة النطاق تنظمها برامج متنوعة يمر بها منتقلا من طور إلى طور حتى يصل في النهاية إلى مرحلة الإصلاح التي هي هدف هذه البرامج [7، ص 57].

ت- البرامج الإصلاحية

بأنها مؤسسات عقابية وأيضاً أنها جهود مبذولة تقدمها هذه المؤسسات من أجل إخراج الجانح من حالة الجنوح والجريمة وعدم العود إليها، وذلك من خلال علاجهم أخلاقياً وسلوكياً واجتماعياً ويعالج المريض بدنياً وأصبح بالإمكان علاج الجانح، وذلك من خلال تعديل سلوكه وتقويمه عن طريق تقديم مجموعة من البرامج المتنوعة كالتدخل الطبي والنفسي والتربوي والديني وغيرها وهناك مختصين يقومون بهذا المجال من أجل تهيئة أعداد الحدث ليصبح عضواً نافعا في المجتمع [8، ص 180].

ويمكن تعريف البرامج الإصلاحية إجرائياً: بأنها مكان للإصلاح والتأهيل يتم فيه حجز الأحداث الجانحين لتنفيذ الأحكام قضائية، وذلك بهدف أبعادهم عن المجتمع والعمل على تربيتهم وتقويم سلوكهم بما يناسب القانون والمجتمع.

ثانياً: الأثر

جاء في اللغة العربية بأن الأثر هو النتيجة المتبقية من فعل شيء على شيء آخر [9، ص 367].
وعُرّف الأثر: بأنه النتائج التي يلتمسها الإنسان نتيجة وجود حوادث ووقائع تؤثر في المجتمع والحياة الاجتماعية، وهذه الآثار يمكن الإحساس بها ومشاهدتها وتسجيله أو أنه تبعات الفعل الاجتماعي الذي يقوم به الإنسان أو تقوم به الجماعة، وهذه التبعات قد تكون لها مضامين وأبعاد سلوكية وإنسانية واجتماعية، فكل ظاهرة اجتماعية أو حادثة مهما تكن طبيعتها آثار وهذه الآثار قد تكون إيجابية وسلبية أو قد تكون قريبة أو بعيدة [10، ص 15].

ثالثاً: التأهيل

عُرّف التأهيل في قاموس العلوم الاجتماعية: بأنه إجراءات وجهود تهدف إلى مساعدة الأفراد في استغلال قدراتهم ومواهبهم في القيام بالعمل الذي يلائمهم من أجل إعانة أنفسهم وأسرهم [6، ص 343].
وعُرّف التأهيل: بأنه إعادة الأحداث إلى ممارسة قدراتهم الصحية والعقلية والجسدية على قدر الإمكان، أو هو عملية علاج الأحداث من الأمراض داخل مراكز العلاج الطبيعي ومستشفيات والمؤسسات الإصلاحية والعيادات النفسية وتقتضي عملية التأهيل لبعض حالات تغيير الأفكار السيئة للأحداث [12، ص 228].

في حين عرفه آخرون: بأنه عملية تنمية الشخصية الإنسانية بتعزيز المؤهلات والقدرات الفردية والذاتية وبث روح الثقة بالنفس والانفتاح على المجتمع الخارجي مع التوافق في المبادئ الأخلاقية والتربوية

والاجتماعية التي ترعى الحياة الاجتماعية للأفراد الباقين والتي ينتظم في ظلها المجتمع الإنساني[13]، ص207].

رابعاً: الأحداث

الحدث في اللغة: الحدث (بفتح الحاء والذال) هو صغير السن[14، ص283]، ويقال هو شاب حدث فتي السن ورجل السن وحديثها بين الحداثة والحداثة ورجال أحداث السن وحدثاؤها وحدثاؤها: هؤلاء قوم حدثان جمع حدث وهو الفتى السن ورجل حدث أي شاب، فأَنَّ ذكرت السن قلت: حديث السن وهؤلاء غلمان حدثان أي أحداث وكل فتى من الناس والدواب والإبل حدث والأنثى حدثه[15، ص53].

الحدث في الاصطلاح الاجتماعي عرف: بأنه صغير السن الذي يقع ضحية ظروف سيئة اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية فيسلك سلوكاً مخالفاً للمجتمع، وأنهم حددوا مراحل جنوح الأحداث وهي مرحلة الرشد والنضوج الاجتماعي في حين ذهب آخرون أن مفهوم الحدث يظل ملاصقاً للطفل منذ ولادة حتى بلوغ سنه بينما ذهب آخرون إلى أن مرحلة الحداثة تبدأ من الميلاد إلى سن الرشد[16، ص37].

أمّا علماء النفس فيعرفونه: بأنه من يرتكب فعلاً يخالف أنماط السلوك المتفق عليه أو أنه يعاني اضطرابات نفسية يفصح عنها بأشكال من السلوك المنحرف وبأسلوب لاشعوري يؤدي نفسه أو غيره تدفعه لا إرادياً لا ارتكاب فعل شاذ كالسرقة أو عدوان أو الكذب أو التبول اللاإرادي..... الخ[17، ص77-78].

أمّا علماء القانون فيعرفونه: بأنه الشخص الذي يعتدي على حرمة القانون فيرتكب فعلاً يجرمه القانون في سن معينة أو أنه الشخص الذي أتم التاسعة من عمره ولم يتم الثامنة عشر وهو على فئتين هما:

أ- الصبي: من أتم السابعة من عمره ولم يتم الخامسة عشره.

ب- الفتى: من أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة من عمره[18، ص29].

والحدث في القانون العراقي: هو الصغير الذي يقل عمره عن سن معينة، (يختلف تحديدها من بلد لآخر ولكنها لا تتجاوز (13) عاماً في معظم البلدان) أو يصدر عليه حكم من محكمة الأحداث، وهذا يعني أنه قد ارتكب عملاً أو أعمالاً معينة تخالف قانون البلاد[19، ص44].

ويعرف الحدث إجرائياً: بأنه الشخص غير الناضج اجتماعياً أو نفسياً وهو شخص صغير السن ينحرف بسلوكه عن المعايير السائدة في المجتمع إضافة إلى قلة خبرته وعدم إدراكه للأمور بشكل جيد أو لم يتم بعد سن الرشد الجزائي.

3- الفصل الثاني/البرامج الإصلاحية ودورها في إعادة تأهيل الأحداث

قسم الباحثون في العلوم الاجتماعية البرامج الإصلاحية إلى عدة أقسام ومنها:

1- برنامج الخدمات الطبية

من حق النزيل في الرعاية الصحية أن تمتع النزيل بالرعاية الصحية أمر لا خلاف بشأنه ولتحقيق أغراض الإصلاح والتأهيل للنزيل برزت أهمية الخدمات الطبية داخل المؤسسات الإصلاحية لذلك من الضروري توفير مثل هذه الخدمات في المؤسسات وأعطى الأهمية والأولية لها نتيجة للدراسات التي تناولت دراسة السلوك الإجرامي وتحديد العوامل التي دفعت إلى ارتكاب الجريمة يعود إلى مجموعة من العوامل التكوينية والمرضية كما أكدت على ذلك المدرسة الإكلينيكية التي وجهت الأنظار إلى الاهتمام بالعامل المرضي وعدّه من العوامل التي يدخل ضمن نطاق العوامل الوراثية التي تدفع إلى الجريمة أي أن هناك علاقة بين إصابة بعض الأفراد لأنواع مختلفة من الأمراض النفسية والعقلية والجسمية وبين السلوك

الاجرامي ومدى تأثيرها في قدراته وتصرفاته ولهذا أصبح من الضروري دراسة المجرم دراسة علمية قائمة على أسس طبية نفسية والاهتمام بمعالجة المشكلات الصحية التي يعاني منها النزلاء [20، ص6].
والرعاية الصحية لها أعراض من أهمها هي التأهيل والتهديب ومعالجة النزلاء وتغيير سلوكهم، وهذا ما جعل بعض الفقهاء في وضع مستشفى داخل المؤسسة الإصلاحية، وذلك من أجل رجوعهم إلى الهيئة الاجتماعية بحالة صحية سليمة خالية من الأمراض حيث تعترف معظم النظم العقابية الحديثة بحق النزيل في الرعاية الطبية، ولكن هذا الاعتراف مر بمراحل تاريخية انتهت إلى ما تم الوصول إليه الآن ويجد هذا الحق أسسه في المواثيق الدولية كما جاء في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة النزلاء بمقتضى المادة (22) من القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء بتعين نقل النزلاء المرضى المحتاجين على علاج اختصاصي لمؤسسات متخصصة أو مستشفيات داخل المؤسسة أو خارجها أي مستشفيات مدنية لغرض تقديم العلاج المناسب لهم [21، ص27].

وتتطلب هذه الرعاية منذ دخول الحدث بمراكز الإصلاح حيث يجري عليه فحص طبي لتشخيص الأمراض التي قد يكون مصاباً بها والعمل على معالجتها بالسرعة المطلوبة ولهذا السبب وجد من الضروري إقامة مراكز صحية أو عيادات تتوافر فيها الأدوية والمواد الضرورية لغرض العلاج في المؤسسات الإصلاحية [22، ص150].

وهذه البرامج الصحية لها دور مهم في عملية إصلاح الجانحين وفي تأهيلهم للرجوع إلى المجتمع بحالة صحية سليمة خالية من الأمراض وهذه الرعاية تشمل العمليات الجراحية والاعتناء بالعيون والأسنان والأنف والجوانب النفسية وغيرها من الأمراض [23، ص172].
ومهما اتخذت هذه الخدمات الطبية صورها المتعددة لكنها في المحصلة النهائية ترمي إلى معالجة جانب الخلل الصحي للنزيل، لذا نجد أن المؤسسات الإصلاحية ترمي إلى تقديم العلاج على وفق طريقتين وهي:

أ- **العلاج الفردي:** هو معروف تمارسه العيادات الصحية والمتخصصة لعلاج بعض الأمراض بشكل عام وهذا النوع يمتاز بصعوبات عديدة نتيجة المواقف السلبية من قبل أولئك النزلاء وإضافة إلى عدم توفر الملاكات الطبية والتوتر الذي يصيب النزلاء وتخوفهم من قبل الطبيب ولا يرغبون في كشف مشاكلهم ولا يتقبلون العلاج.

ب- **العلاج الجمعي:** وذلك من خلال معالجة مجموعة من النزلاء الذي يعانون من اضطرابات انفعالية ونفسية ومشاكل سلوكية متشابهة وذات مصدر واحد كأنها نشأت من ظروف معينة سواء كانت نفسية أو اقتصادية أو اجتماعية وغيرها، يقوم به مرشد نفسي ويشرف إشرافاً مباشراً على تنفيذه إضافة إلى مزايا هذا العلاج هو تفاعل النزلاء في عرض مشاكلهم ومساعدة أنفسهم في العلاج والتخلص من مشاكلهم النفسية عن عرض طرح مشاكلهم الواحد تلو الآخر، وهذا يساعدهم على الارتياح والتخلص من حالات الاضطراب والتوتر ومساعدتهم على التكيف والاندماج مع المجتمع الخارجي [119، 24-121].

2- برامج الخدمات الدينية

أن التهذيب الديني يعد وسيلة لتحقيق التوبة وذلك من خلال بث الشعور بالتقوى في نفوس النزلاء وتحويلهم إلى أشخاص حريصين على تعاليم الدين وتقبل أداء الشعائر والطقوس الدينية والتهذيب الديني له دور مهم في علاج ومقاومة الجريمة حيث أن كثيراً ممن ارتكبوا الجريمة والسلوك الانحرافي يرجع إجرامهم إلى قلة الوازع الديني وضعف الجانب الأخلاقي، والدين له سيطرة على النفوس ويستند إلى تقاليد وتعاليم

عريقة وهو مصدر لقيم وأفكار عديدة تسود المجتمع وتعاليمه واضحة وفكرة الجزاء فيه بارزة وجميع الأمور الحياتية تخضع للدين فهناك مختصون يقومون بتقديم يمثل هذه البرامج وهم رجال الدين وتعيينهم الإدارة لهذا الغرض ويجب أن تتوفر فيهم الشروط لتؤهلهم للقيام بهذه المهمة بنجاح ويجب أن يكونوا على علم بظروف السجن ، وسبق وأن أعدت لهم دورات تدريبية لتأهيلهم في هذه المهنة ويجب أن يكون ذا سلوك جيد وقدوة صالحة لهم، حيث تعمل المؤسسة الإصلاحية على بث التهذيب الديني بعدة وسائل من اجل تعليم النزلاء أصول الدين وذلك من خلال إلقاء المحاضرات الدينية التي تتضمن شرح مبادئ الدين والدعوة إلى التمسك بها وبيان الرذائل منها والحث على الابتعاد عنها وتوضيح ما هو الحلال والحرام والدعوة إلى التسامح والتخلي بالسلوك الحسن وفتح أبواب التوبة للعدول عن ارتكاب الجريمة والسلوك الانحرافي وحب الخير للأخرين، والابتعاد عن المحرمات وسلك طريق الحق والصواب، وإضافة إلى ذلك كانت تقام في المؤسسات الإصلاحية بعض المسابقات الدينية وذلك من اجل خلق التنافس بين النزلاء على التنقيف الديني والاهتمام بشؤون دينهم[25،ص119]، حيث تسهم البرامج الدينية في تأهيل النزلاء ولكن بدرجات متباينة بالرغم من أقبال العديد من النزلاء على الالتحاق بها وذلك للإفادة من العفو الذي يتمتع به النزلاء بقدر ما يحفظ من أجزاء من القرآن الكريم وهذا ما يتم تطبيقه في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى ما يجدره في بعض القصص الدينية ميلاً يدفعهم للصبر على حياة السجن والتعاون مع الإدارة وعدم مخالفتهم اللوائح والأنظمة المنصوص عليها في المؤسسة وأن برامج الوعظ والإرشاد الديني تؤدي دوراً فاعلاً في تأهيل وعلاج النزلاء وإصلاحهم حيث من خلال تمسك النزلاء بالدين يستيقظ ضميره وتتغير أفكاره وأنماطه السلوكية واتجاهاته الخاطئة إلى سلوكيات مقبولة في المجتمع[26، ص35].

3- برنامج الخدمات الاجتماعية

لابد من الضروري إعطاء أهمية لهذه البرامج الاجتماعية لأن هناك الكثير من النظريات التي فسرت الجريمة من الناحية الاجتماعية أي أن سبب الجريمة يعود إلى العوامل الاجتماعية لذلك لابد من الضروري أن يتضمن البرنامج العلاجي الخدمات الاجتماعية والتي يتم من خلال معالجة الأسباب الاجتماعية التي كانت سبباً في دفعة إلى ارتكاب الجريمة وذلك من خلال دراسة المجرم والتعرف على المشاكل ذات العلاقة بحياته وبيئته وجميع الظروف الاجتماعية التي كانت محيطة به كالظروف العائلية والأماكن التي كان يتردد عليها والأصدقاء التي تربطه بهم علاقات عمل أو صداقة وغيرها، ويأتي دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بالنسبة للأحداث ولأسيماً المؤسسات الإصلاحية في كيفية استغلال أوقات الفراغ بالنسبة للنزلاء ويجب أن يدركوا أهمية الوقت والفراغ واستغلاله أو استنثاره في الأعمال النافعة لهم وللمجتمع أيضاً[27، ص301]، وتتمثل هذه البرامج الاجتماعية في كونها العملية التي من خلالها يتم توجيه الأفراد وإرشادهم وإدراك كل عمليات التفاعل مما يؤدي إلى نضج الأفراد ونمو شخصياتهم[28، ص135]، ويوجد الأفراد من خلال عمليات التفاعل والنشاط الجمعي فرصاً لإشباع رغباتهم وتحقيق احتياجاتهم في ضوء قيم المجتمع حيث تعمل هذه البرامج على توفير مناخ اجتماعي مناسب للأعضاء يمكنهم من تحقيق ذواتهم وتكوين شخصية مستقلة قوية قادرة على التكيف والتعايش مع الآخرين وأن توفير البرامج والخدمات الاجتماعية المختلفة والمتنوعة للفئات المعرضة للخطورة الإجرامية والسلوك المنحرف في المجتمع كالأحداث والشباب المجرمين والمنحرفين المقيمين في المؤسسات الإصلاحية، وذلك من أجل حماية المجتمع من السلوك الانحرافي والجريمة إضافة إلى أن هذه البرامج تقوم على مساعدة الأحداث على تنمية مواهبهم وإمكانياتهم وقدراتهم والعمل على

مساعدتهم على التكيف مع الحياة داخل المؤسسة الإصلاحية وخارجها وتوجيههم في حل مشكلاتهم العائلية بعد انتهاء مدة العقوبة [27، ص305].

وفضلاً عن هذا فإنّ هذه البرامج تسعى إلى التأكيد على ضرورة تنمية الروابط الأسرية والاجتماعية بين نزلاء المؤسسات الإصلاحية وأسرههم وخلق أنظمة مرنة لتسهيل هذا الجانب حيث أنّ تدهور العلاقة بين النزير وأسرتهم تسبب إحباطاً له وردود أفعال سلبية وتعرق عملية الإصلاح والعلاج التي تهتم بالدرجة الأولى في تعديل السلوك وتغيير اتجاهاتهم العدوانية اتجاه المجتمع ولا سيما عندما تتم تقديم الرعاية اللاحقة لهم بعد اطلاق سراحهم وتقديم المساعدة لهم من أجل توافقتهم مع المجتمع وحمايتهم من خطر الانحراف ووقايتهم من العود إلى الجريمة مرة أخرى عن طريق معالجة الظروف والأسباب الاجتماعية التي كانت سبباً رئيساً في دفعهم للأجرام كالظروف الاجتماعية المتمثلة بالتفكك الأسري أي الخلافات الأسرية والفقير والبطالة وغيرها [27، ص319].

4- برامج التعليمية والتربوية

أنّ هناك تساؤلاً مركزياً مفاده لماذا يتم إدخال الخدمات التعليمية والتربوية والثقافية في المؤسسات الإصلاحية؟ وما علاقتها بعملية إصلاح المجرمين؟ وهذا ما توصلت إليه الدراسات والبحوث الميدانية التي أكدت على وجود علاقة وثيقة بين مستوى التحصيل الدراسي والثقافي وتعليم الإنسان وسلوكه الشخصي وطريقة تعامله مع مستلزمات وظروف الحياة الاجتماعية [24، ص125]، لأنّ التعليم يقلل من نسبة ارتكاب الجرائم في المجتمع وذلك بما يودعه في نفوس الأفراد من معلومات وقيم تولد لديهم موانع الأقدام على ارتكاب الجريمة وتقاوم العوامل والظروف التي تدفعهم إلى الأجرام وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين العلماء في تفسير العلاقة بين أثر التعليم في ظاهرة الأجرام ويميل البعض منهم إلى القول أنّ انتشار الأمية يعد من العوامل المحركة والدافعة لسلوك الاجرامي وبناء على ذلك بدأ الاهتمام على ضرورة أنّ يتضمن البرنامج الإصلاحي خدمات تعليمية وثقافية وأيضاً نتيجة الحقائق التي تم التوصل إليها أنّ هناك علاقة وثيقة بين نوع وطبيعة الجرائم المرتكبة والمستوى التعليمي والثقافي لمرتكبيها في أي مجتمع حيث كان الاهتمام بهذه الخدمات المقدمة داخل المؤسسات الإصلاحية في بداية الأمر ينصب على التعليم للنزلاء بعض الجوانب الأساسية المتعلقة بمحو الأمية وكان هذا الأجراء يطبق فقط على مجموعة من النزلاء الذي يمتازون سلوك حسن ولكن هذه الخدمات تطورت وازدادت الضرورة إلى تطبيق شمول هذه الخدمات إلى كافة النزلاء لأنّ المواثيق الدولية والحقوق تنص على حق كل فرد في التعليم مدى الحياة [32، ص16-17]، حيث يسهم التعليم بدرجات متباينة في تيسير تأهيل النزلاء فالنزير المتعلم أكثر قدرة على استيعابه الخلفية التعليمية أكثر من النزير الأمي الذي يحتاج إلى تطبيق عملي وتكرار أكثر من مرة، وذلك لصعوبة استيعابه وأنّ الهدف من إدخال هذه البرامج التعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية من أجل رفع مستوى الوعي لدى النزلاء ومعرفة خطورة الجريمة وتأثيرها على الفرد والمجتمع بشكل سلبي وأنّ تطور نظام التربية والتعليم في المؤسسات الإصلاحية من أجل إصلاح النزلاء وتهذيبهم، ونتيجة لتدني مستوى التعليم عند النزلاء طبقت مجموعة من البرامج التعليمية والتثقيفية التي تضمنت برامج محو الأمية للنزلاء وإدخال مناهج ومفردات التعليم (ابتدائي- ثانوي) لتمكين النزلاء من مواصلة الدراسة تحت إشراف مدرسين تابعين لوزارة التربية والتعليم ما حدث في المملكة العربية السعودية [33، ص23].

ومن أهم أهداف البرنامج التعليمية في المؤسسة الإصلاحية يتلخص فيما يلي:

أ- مساعدته على تحسين شخصيته وقدراته على التعامل مع الناس.

ب- مساعدة النزير أيضاً على استغلال أوقات فراغه بما يحققه له الفائدة خلال أقامته في المؤسسة كمرأولة الهوايات وقراءة الكتب وغيرها.

ت- تزويده بمعلومات علمية وتعلمه كيفية عمل وضبط ميزانية الفرد ليستطيع العيش في الحياة الحاضرة.

ث- إتاحة الفرصة له بكامله مستوى التعليم في المرحلة الابتدائية ومواصلة التخرج من هذه المرحلة إلى المرحلة المتوسطة وإكمال تعليمة فيما بعد.

ج- مساعدة النزير على تكوين عادات حسنة في حياته واكتساب العادات الاجتماعية والأخلاقية الصحية حتى تصبح له القدرة على التوافق السليم مع المؤسسة أو حينما يعود للمجتمع، ومساعدته على الفهم السليم للحكومة ووظائفها اتجاه الأفراد [32، ص21].

5- برنامج الخدمات المهنية والحرفية

من الحقائق التي تم التوصل إليها أنّ هناك علاقة بين الجريمة والبطالة فإنّ ضعف الإمكانيات المادية والمالية للفرد ، تلعب دوراً أساسياً ومهيباً في شق طريق الجريمة والسلوك المنحرف كما ذهب في ذلك المدرسة الاقتصادية التي أكدت على أنّ الجريمة وليدة بعض الظروف الاقتصادية كالقفر والبطالة وغيرها ومن خلال ذلك بدأ الاهتمام بتقديم مثل هذه البرامج داخل المؤسسات الإصلاحية بتدريب النزلاء على مجموعة من المهن على وفق قدراتهم ورغباتهم وميولهم واستعدادهم لتقبل هذه المهن وأنّ الاهتمام بالتأهيل المهني والحرفي تحقيقاً لغرض إيجاد عمل للنزير مناسباً له داخل المؤسسة والتغلب على تراخيمهم وكسلهم وحين اعدّ الكسل سلوكاً غير مرغوب به وغير صحيح بحد ذاته لذلك بدأت بعض السجون تشغيل نزلائها ببعض الأعمال ذات الجدوى الاقتصادية وتقديم المساعدة للدولة وقد اختلف أشكال العمل في المؤسسات بأخلاف الزمان حيث كان الفرض منه هو توجيه الإيلام له وكان مجرد التزام يقع على عاتق النزير أمّا اليوم فاصبح حقاً له [35، ص101]، ولقد أوضحت الدراسات السلوكية أنّ التدريب المهني هو مجال ليس فقط للتدريب واكتساب المهارات ولكنه أيضاً مجال لاختبار وتقييم للتدريب ويمكن ملاحظة المتدرب ملاحظة مباشرة ومعرفة جوانب شخصيته وتصرفاته وسلوكه في أثناء العمل والتدريب هو موقف تعليمي متواصل يكتسبه النزير من خلاله الخبرات التي تتفق مع ظروفه وإمكانياته ويجب أنّ تكون البرامج التدريبية مرنة بحيث تستوعب ما يمكن أنّ يستجد في المجتمع وتشمل هذه البرامج التدريبية المهن المختلفة كالميكانيك والحدادة والنجارة وصناعة الملابس وأعمال الجلود وتهيء لهؤلاء النزلاء الاندماج في المجتمع ومساعدتهم على التكيف مع أفرادهم [36، ص187-188].

6- برنامج الخدمات الترفيهية والرياضية

ينبغي على إدارة المؤسسة أنّ توفر للنزير البرنامج الرياضي وذلك من اجل شغل أوقات الفراغ الذي يعاني منه النزلاء وتخصص بعض النشاطات الترويحية، وذلك لما لها من تأثيرات إيجابية وتكسب السجن النقة بمواهبه وإمكاناته الفردية وتمهد هذه النشاطات للسجين السبيل إلى ممارسة بعض هواياته الفنية وبعض المهارات اليدوية التي توصله بالعالم الخارجي وهذه الممارسات الرياضية والفنية تخلق جو من التنافس بين النزلاء داخل المؤسسات العقابية وهذه الألعاب الرياضية أيضاً تمكنه من الحفاظ على صحته وقوام جسمه وتعزز قدراته النفسية ومقاومته لظروف السجن الصعبة وأيضاً تتضمن هذه الخدمات مجموعة من النشاطات والأعمال اليدوية كالرسم والنحت والتصوير والموسيقى ويشرف عليهم مدرباً مؤهلاً للقيام بذلك وأنّ الهدف من هذه البرامج رفع مستوى الصحة النفسية والجسمية وتنمية روح العمل بين النزلاء والعمل على تحفيز

الروح المعنوية لدى النزلاء وخلق الشعور بالمسؤولية وتنمية الرغبات والهوايات بما يعزز الثقة بالنفس وتطوير مواهبهم بشكل إيجابي ومفيد للجميع [37، ص 214].

4- الفصل الثالث/نتائج وتوصيات البحث

أولاً: نتائج البحث

1. أكد البحث أنّ للبرامج الصحية دوراً مهم في عملية إصلاح الجانحين وفي تأهيلهم للرجوع إلى المجتمع بحالة صحية سليمة خالية من الأمراض.
2. أكد البحث أنّ البرامج الرياضية والفنية فع مستوى الصحة النفسية والجسمية وتنمية روح العمل بين النزلاء والمؤسسة الإصلاحية.
3. أنّ البرامج الاجتماعية والنفسية تسعى إلى التأكيد على ضرورة تنمية الروابط الأسرية والاجتماعية بين نزلاء المؤسسات الإصلاحية وأسرها وخلق أنظمة مرنة لتسهيل العلاقة بين النزيل وأسرته، وذلك طريق معالجة الظروف والأسباب الاجتماعية التي كانت سبباً رئيساً في دفعهم للأجرام كالظروف الاجتماعية المتمثلة بالتفكك الأسري أي الخلافات الأسرية والفقر والبطالة وغيرها.
4. أكد البحث أنّ الاهتمام بالقضايا والمحاضرات الدينية داخل المؤسسة الإصلاحية يعد عاملاً مساهماً في تبين وشرح مبادئ الدين والدعوة وتوضيح ما هو الحلال والحرام والدعوة إلى التسامح والتحلي بالسلوك الحسن وفتح أبواب التوبة للأحداث من أجل للعدول عن ارتكاب الجريمة والسلوك الانحرافي وحب الخير للآخرين.
5. أنّ تطور نظام التربية والتعليم في المؤسسات الإصلاحية من أجل إصلاح النزلاء وتهذيبهم ومساعدتهم على تحسين شخصيته وقدراته على التعامل مع الناس، إضافة إلى استغلال أوقات فراغه بما يحققه له الفائدة خلال أقامته في المؤسسة كمزاولة الهوايات وقراءة الكتب وغيرها.

ثانياً: توصيات البحث

1. ضرورة الاهتمام بالسياسة الاجتماعية في مكافحة الأسباب كافة التي تؤدي إلى حدوث مشاكل اجتماعية تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في نشوء السلوك الجانح.
2. ضرورة تخفيف مدة الأحكام المفروضة على الأحداث والتي يتراوح مداها ما بين ستة أشهر إلى خمسة عشر سنة لطول تلك المدة وما يترتب على ذلك من سلبيات أكثر من فوائدها.
3. ضرورة الاهتمام بواقع مؤسسات الإصلاح في العراق وتأهيلها إنشائياً وإدارياً وتهيئة الملاكات الملائمة والمدرية لإنجاح العملية الإصلاحية.
4. ضرورة إنشاء مؤسسات خاصة بالأحداث البالغين وتجنب نقلهم إلى مؤسسات إيداع الكبار لما لذلك من مساوئ.
5. ضرورة تعزيز دور الباحث الاجتماعي في مجال الأسرة والمدرسة وبيئة العمل لما لذلك من إثر في زيادة الوقاية من الانحراف والجروح.
6. وضع قواعد وإجراءات تحدد مهام وسبل وطرق عمل الأخصائي الاجتماعي في مجال مراقبة السلوك وتوفير الأجهزة المتابعة لعمل مراقبي السلوك والمراقبة لعمل هؤلاء الأخصائيين.
7. زيادة التوعية الاجتماعية لمخاطر وسائل الإعلام السلبية والتي تقدم برامج تؤدي إلى التأثير في سلوك الأحداث سلباً وضرورة متابعة الأسرة للأطفال في متابعتهم لتلك البرامج.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

5- المراجع والمصادر

1. عبد الباسط: أصول البحث الاجتماعي، ط6، شارح الجمهورية عباديين، بغداد، 1977، ص146.
2. المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية (مادة الباء)، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، مصر، 1999، ص112.
3. محمد كامل وآخرون: معايير تقويم جودة تصميم برامج التدخل السيكولوجي، المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد (16)، العدد (52)، يوليو، مصر، 2006، ص5.
4. حسن طالب: العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات الإصلاحية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000، ص21.
5. نضال عبد اللطيف: الخدمة الاجتماعية، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2005، ص17.
6. إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985، ص205-343.
7. عبد الناصر سليم حامد: معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص57.
8. صالح بن مبح الرميح: البرامج التأهيلية والإصلاحية المقدمة للأحداث بداخل دور الملاحظة واقعها وسبل تطورها، مركز النشر العلمي، جامعة الملك سعود، 2000، ص180.
9. المنجد في اللغة: ط22، دار المشرق، بيروت، 1908، ص367.
10. سناء محمد جعفر محمد اليزاز: الآثار الاجتماعية والنفسية للحرب العراقية الأمريكية على الأطفال في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في علم الاجتماع العسكري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2005، ص15.
11. عبد المجيد نيازي: مصطلحات ومفاهيم إنجليزية في الخدمة الاجتماعية، مكتبة العبيكان، السعودية، 2000، ص228.
12. عبد العوجي: التأهيل الاجتماعية في المؤسسات العقابية، مكتبة الحلبي الحقوقية، الأردن، 1993، ص207.
13. علي محمود إسلام الغار: معجم علم الاجتماع (إنكليزي-عربي)، ط2، دار المعرف، القاهرة، تاريخ وصول الباحثين الى المصدر سنة 2019، ص283.
14. ابن منظور: لسان العرب، الجزء الرابع، دار الصادر، بيروت، 2001، ص53.
15. نبيلة رسلان: حقوق الطفل في القانون المصري، جار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص37.
16. صالح الصقور: موسوعة الخدمة الاجتماعية المعاصرة، دار زهران، عمان، 2009، ص77-78.
17. جعفر عبد الأمير الياسين: إثر التفكك في جنوح الأحداث، ط1، عالم المعرفة، بيروت، 1981، ص29.
18. إدريس الكناني: ظاهرة انحراف الأحداث، مطبعة التوصي، الرباط، 1976، ص44.
19. علي حسن الطوالة: رؤية في الحقوق الأساسية للنزلاء في المؤسسة العقابية، مستشار قانوني، مجلس الشورى، الرياض، 2011، ص6.

20. محمد السيد عرفة: حماية حقوق نزلاء المؤسسات الإصلاحية، محاضر للمتدربات في دورة تنمية مهارات العاملات في السجون، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص27.
21. عبد العزيز بن صقر الغامدي: النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية، ندوة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1999، ص150.
22. رشاد احمد عبد اللطيف: مهارات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، 2008، ص172.
23. مازن بشير محمد: مبادئ علاج وإصلاح المجرمين، مكتب زاكي، بغداد، 2013، ص119-121-125.
24. كلا نمر أسماء: الأليات والأساليب المستحدثة لإعادة التربية والإدماج الاجتماعي للمحبوسين، رسالة ماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، منشورة، الجزائر، 2012، ص119.
25. علي بن عبيد الرشيد: دور إدارة السجون في تأهيل السجن في منطقة المدينة المنورة من وجهة نظر العاملين، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، 2011، ص35.
26. صالح بن رميح الرميح: البرامج الاجتماعية المناسبة للفئات الواقعة تحت الخطورة، جدة، 2005، ص301-319.
27. رشاد احمد عبد اللطيف: مهارات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، 2008، ص135.
28. عبد العزيز عبد الله: التجارب العالمية في استخدام البرامج التعليمية والتربوية داخل المؤسسات الإصلاحية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص16-17.
29. علي بن عبد الراشدي: دور إدارة السجون في تأهيل السجناء في منطقة المدينة المنورة من وجهة نظر العاملين، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، 2011، ص23.
30. عبد العزيز عبد الله السنبل: مصدر سابق، ص21.
31. مصطفى شريك: نظام السجون في الجزائر (نظرة على عملية التأهيل كما خيها السجناء)، أطروحة دكتوراه منشورة، الجزائر، 2011، ص101.
32. صلاح خوطر: برنامج التدريب المهني بالمؤسسات الإصلاحية، رسالة ماجستير منشورة، الرياض، 1998، ص187-188.
33. دنيا خليل إسماعيل: البرامج الإصلاحية داخل مؤسسات إصلاح الكبار، مجلة الفتح، تشرين الأول، العدد(47)، جامعة ديالى، كلية التربية، العراق، 2011، ص214.